



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٢/٣/١٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات والقذافي والأسدي يبحثون الموقف السياسي العربي والدولى

الرؤساء الثلاثة عقدوا مساء أمس اجتماعاً مطلقاً لمدة ٩٠ دقيقة
الاجتماع كان مخصصاً لبحث تطورات الموقف واحتمالاته

الرؤساء اقرروا بعد ذلك فى اجتماع موسع
مشروعات المؤسسات والقوانين التى قدمتها لجنة المتابعة

عقد الرؤساء أنور السادات، ومعمر القذافى وحافظ الاسد اجتماعاً
مغلقاً مساء أمس دام ٩٠ دقيقة لبحث الموقف السياسى العام من مختلف
جوانبه العربية والدولية . وبعد هذا الاجتماع انتقل الرؤساء الى
اجتماع موسع التقوا فيه بوفود دول الاتحاد التى تشترك فى اجتماع
مجلس الرئاسة لبحث مشروعات المؤسسات والقوانين الاتحادية التى
أقرتها لجنة المتابعة .

وقد قرر مجلس الرئاسة احالة مشروعين بقانونين الى مجلس الامة الانحادى ، هما : مشروع
قانون المحكمة الدستورية الاتحادية ، ومشروع قانون خاص بالرسوم امام المحكمة . كما اصدر
المجلس عدة قرارات ستتم اذاعة تفصيلاتها فيما بعد .

وبدات اجتماعات الرؤساء | مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية | ، فى الساعة السابعة من
مساء أمس ، فى مقر رئاسة الاتحاد بمصر الجديدة . وتم عقدها بعد ان اتبع للجان المختصة ان تعد
للرؤساء تقارير بأخر التطورات فى الموضوعات التى شملها البحث .



دراسات خاصة عن الموقف

وعقد الرؤساء اجتماعهم المطلق فرمكتب الرئيس السادات ، حيث استمرت المناقشات حتى الساعة الثامنة والتصوى ضوء آخر الدراسات التي تم اعدادها عن تطورات الموقف السياسي عربيا ودوليا .

ثم انتقل الرؤساء الثلاثة الى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء الاتحادي ، حيث عقد الاجتماع الموسع ، وقد انضم اليهم فيه أعضاء الوفود الرسمية لجمهوريات الاتحاد ، لبحث مشروعات المؤسسات والقوانين الاقتصادية التي اقربها لجنة المتابعة . واستمر الاجتماع الموسع حتى الساعة التاسعة والثلاث ، عندما غادر الرؤساء القاعة الى الصالون المجاور ، حيث عقدوا اجتماعا مغلقا آخر استمر حتى الساعة العاشرة والثلاث مساء . وقد انضم اليهم فيه السيد احمد الخطيب رئيس مجلس وزراء الاتحاد ، والسيد محمد احمد ، أمين سر الاتحاد . وقد اعلن السيد محمد احمد بعد انتهاء اجتماعات مساء امس أن الرؤساء صدقوا على محضر الاجتماع السابق لجلس الرئاسة ، الذي اعدته امانة سر الاتحاد ، وقرر المجلس احالة مشروعين قانونيين الى مجلس الامة الاتحادي هما : مشروع قانون المحكمة الدستورية الاتحادية ومشروع قانون خاص بالرسوم امام هذه المحكمة . كما اصدر الرؤساء القرارات التالية :

■ قرار بشأن نظام عمل المجلس الوزاري الاتحادي وأنشاء المجلس الاتحادي للشئون الاقتصادية والتخطيط وشئون السياسة الخارجية ، وشئون النقل والمواصلات ، وشئون الاعلام ، وشئون الخدمات ، وشئون الثقافة والتعليم ، وشئون البحث العلمي .

■ تسرار بتفويض المجلس الوزاري منح بدلات التمثيل للوظائف التي تستحقها على ان تصدر بها قرارات من السلطة المختصة (وزير الدولة الاتحادي المختص) .

■ قرار يتعلق بنظام العمل في الاجهزة الاقتصادية وتيسيره وصفات الحاضرين أو المدعومين الى المجلس المختصة .

■ قرار باعتبار الأيام التالية امهاتى دولة الاتحاد تعطل فيها الدوائر الاتحادية بالإضافة الى الاعياد الرسمية المعتادة ، وهي :

— عيد ثورة ٢٣ يوليو [تموز]

— عيد ٨ مارس [آذار]

— عيد الفتح من سبتمبر [أيلول]

■ وافق المجلس على مذكرة بشأن اتصال المجلس الوزاري الاتحادي والوزراء الاتحاديين بالبعثات الدبلوماسية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الخارجية لدول الاتحاد للحصول منها
على ما تحتاجه مؤسسات الاقتصاد
المختلفة من خدمات تتعلق بانشائها وتحقق
اهدائها .

■ وافق على مذكرة كانت قد أعدت
بعد الاجتماعات بين وزراء خارجية الدول
الثلاث بشأن مكتب العلاقات للجمهورية
وطبيعة عملها وعلاقاتها المختلفة ، وما
تقوم به هذه المكاتب في هذه المرحلة .
كما كان مجلس الرياسة قد وافق في
الفترة الاخيرة خلال الاسبوع الماضي -
خلال زيارة أمين سر الاتحاد - على
بعض القرارات من بينها : قراران
بقانونين ، أحدهما يتعلق بتحديد أوضاع
العاملين في الجمهوريات الأعضاء في
الاتحاد الذين يكلفون بالعمل بالاتحاد ،
وكذلك قرار بقانون بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٥ لعام ١٩٧١ [وهو
القانون الخامس بمجلس الامة الاتحادي]
وكانت لجنة المتابعة قد واصلت
طوال أمس استكمال دراسة
المشروعات الجديدة التي أعدها مجلس
الوزراء الاتحادي ، والتي عرضتها على
مجلس الرياسة ، لتنفيذ الاجراءات
الخاصة باتخاذها واصدارها .

ومن ناحية أخرى ، يبحث مجلس
الامة الاتحادي ، في اجتماعاته مساء
غد ، ورقة عمل بالخطوط الاساسية
لمشروع اللائحة الداخلية للمجلس ،
تهيئدا لاتخاذها واصدارها .

وكانت هيئة مكتب المجلس قد اجتمعت
صباح أمس ، لاعداد ورقة العمل المذكورة
بمسترشدة في ذلك بدستور الاقتصاد ،
واللائحة الداخلية لمجلس الشعب السوري
واللائحة المؤقتة لمجلس الشعب المصري .